الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v21i2.40979
السنة الحادية والعشرون، العدد : ٢، ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

نقد أبي حيان النحوي لابن مالك: دراسة مقارنة بين الفكر النحوي لأبي حيان والفكر النحوي لابن مالك

◊ لقمان الحكيم[١]
◊ فيك وفاء علمي[٢]

[١،٢] جامعة سونان كاليجاكا الإسلامية الحكومية – إندونيسيا
23201011019@student.uin-suka.ac.id
22201012020@student.uin-suka.ac.id

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ١٩ أغسطس ٢٠٢٤
تاريخ المراجعة: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤
تاريخ القبول: ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان النحوي، ابن مالك، الشواهد الشاذة

الملخص

اشتهرت ألفية ابن مالك رواجاً كبيراً في المشرق مع شروحها من قِبَل علماء النحو الآخرين حتى انتشرت الآن في إندونيسيا (خاصة في المعاهد الإسلاميّة التقليديّة) وأصبح من المواد التعليمية الرئيسية في فهم قواعد النحو العربي. غير أنّ هذا العمل العظيم لم يكن يخل من منتقديه. وكان من بين زملائه اللغويين الذين انتقدوا هذا الكتاب أبو حيان اللغوي من أهل الأندلس. حيث يرى أنّ في الألفية مشكلات مختلفة خاصة فيما يتعلق بالشواهد الشاذة كما عبّر عنه في أحد مقاصده من شرح هذه الألفية. فقال في مقدّمته: "إنّ الناظم ربّما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال، وبانيا قواعد على نادر في المنقول، شاذ في القياس خارج عن الأصول". لذلك يهدف هذا البحث إلى استكشاف مسألة الشواهد الشاذة الموجودة في الألفية لابن مالك من خلال نقد أبي حيان في كتابه المسمى ب"منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك". والمنهج المستخدم في معالجة هذا البحث هو منهج وصفيّة كيفيّة. وتطرق هذا البحث إلى النتائج أنّ نقد أبي حيان النحوي لابن مالك فيما يتعلق بالشواهد الشاذّة قد وقعت لأسباب: الأول، أنّ تأويل ابن مالك لا يزال إحتمالا واختلافا. والثاني، أنّ حال الشواهد الّذي ادّعى ابن مالك شذوذه مردود لأنّ الأصل فصيح معتبر. والثالث، عدم الإسناد إلى السماع. والرابع، قياس تلك الشواهد خارج الباب. والخامس، ميله إلى مَنْ قلّ رأيُه. والسادس، عدم التناسق بما سبق تحديده.

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v21i2.40979
Vol. 21, No. 02, 2024 M-1446 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Abu Hayyan al-Nahwi's Critique of Ibn Malik: A Comparative Study of Grammatical Thought Between Abu Hayyan and Ibn Malik

◊ **Lukman Nulhakim**[1]
◊ **Vika Wafa Ilmi**[2]

[1 2] *State Islamic University Sunan Kalijaga - Indonesia*
23201011019@student.uin-suka.ac.id
22201012020@student.uin-suka.ac.id

Article History

Received: August 19, 2024

Reviewed: October 15, 2024

Accepted: November 14, 2024

Keywords
Manhaj al-Salik fi al-Kalam ‘ala Alfiyyah Ibn Malik, Abu Hayyan al-Nahwi, Ibn Malik, Anomalous Data

Abstract

The *Alfiyyah* by Ibn Malik is highly renowned in the Islamic world, including Indonesia, particularly in traditional pesantren, as a primary reference for Arabic grammar. However, this monumental work is not without criticism. One of its critics is Abu Hayyan al-Nahwi, an Andalusian linguist, who expressed his critique in his book *Manhaj al-Salik fi al-Kalam ‘ala Alfiyyah Ibn Malik*. Abu Hayyan highlighted various issues in *Alfiyyah*, particularly regarding anomalous data, which he believed were often based on weak opinions or rarely transmitted sources. In his preface, Abu Hayyan stated that Ibn Malik “chose what is unfamiliar and abandoned the majority of grammarians' views.” This study aims to explore Abu Hayyan's critique of the anomalous data in *Alfiyyah* through a qualitative descriptive approach based on library research. The findings reveal six main reasons behind Abu Hayyan's critique: Ibn Malik’s interpretations were speculative, his claims of anomaly involved data that were actually eloquent, deviations from the principle of relying on authoritative linguistic sources, analogies drawn from data outside their context, a tendency to favor minority opinions, and inconsistencies in grammatical rules. This critique reflects Abu Hayyan’s effort to establish a more accurate and reliable framework for deriving grammatical rulings.

Abstrak

Kitab *Alfiyyah* karya Ibn Malik sangat terkenal di dunia Islam, termasuk di Indonesia, khususnya di pesantren tradisional, sebagai rujukan utama tata bahasa Arab. Meski demikian, karya besar ini tidak lepas dari kritik. Salah satu pengkritiknya adalah Abu Hayyan al-Nahwi, ahli bahasa Andalusia, yang menyampaikan kritik dalam bukunya *Manhaj al-Salik fi al-Kalam ‘ala Alfiyyah Ibn Malik*. Abu Hayyan menyoroti berbagai masalah dalam *Alfiyyah*, terutama terkait data anomali, yang menurutnya sering didasarkan pada pendapat lemah atau jarang diriwayatkan. Dalam pengantarnya, Abu Hayyan menyebut bahwa Ibn Malik “memilih apa yang tidak terkenal dan meninggalkan mayoritas pendapat pakar nahwu.” Penelitian ini bertujuan mengeksplorasi kritik Abu Hayyan terhadap data anomali dalam *Alfiyyah* melalui pendekatan deskriptif kualitatif berbasis kajian pustaka. Temuan menunjukkan enam alasan utama kritik Abu Hayyan: penafsiran Ibn Malik yang masih spekulatif, klaim anomali terhadap data yang sebenarnya fasih, penyimpangan dari prinsip sumber bahasa fasih, analogi data di luar konteks, kecenderungan memilih pendapat minoritas, dan inkonsistensi kaidah. Kritik ini menunjukkan upaya Abu Hayyan membangun tata bahasa yang lebih akurat dan aman dalam penggalian hukum.

المقدمة

اشتهرت مباحثة علم النحو العربي بين علماء المشرق فضلا عن البصريّين والكوفيّين. وإذا نظرنا من إحدى المشكلات الّتي يتمّ ملاحظتها كثيرا وخاصا هي مباحثة أصوله حول ظاهرة الشواهد الشاذة. ولهم طرق مختلفة في التعامل والأخذ مع تلك الشواهد. فنحاة البصرة -على سبيل المثال- دائمًا ما يطبّقون التأويلات والقياسات القوية بحيث تصبح تلك الشواهد منطقية مع القواعد الموجودة. هم يشترطون معيار الأخذ ممّن الّذين يعتبرون إليهم فصاحة وخاصة من البدوي . في حين أن نحاة الكوفة أكثر مرونة في قبولها كمرجع للقواعد حتى أن كثيرا من الشواهد لم تكن تتناسب مع القواعد الموجودة. وهم يأخذون الشواهد إلى الحواضر لأنّهم يحترمون كل ما ورد عن العرب سواء كان من الكلام الفصيح أم غير الفصيح بحيث تصبح لغوية حيّة. ولكن الحق عند عطيّة أَنَّ الاحترام الصَّحِيحَ هو احترام الْبَصْرِيّينَ، لأنّهم احترموا السماع بضبطه وتحرير ألفاظه للتأكيد من فصاحته وسلامة لغته وسلاقة طبعه. إذ ليس الاحترام أن يسوي فيه بين القليل النادر والكثير الشائع والشاذ والضعيف واللحن والخطأ في تأسيس القواعد. (عبد الله, ٢٠٠٨, ص ١٧–٢٠).

واستمر هذا الاهتمام إلى النحاة الأندلسيين حيث يمكن تمثيلهم إلى هذين الرمزين النحويين أبي حيّان النحوي (ت. ٧٤٥ ه) وابن مالك الأندلسي(ت. ٦٧٢ ه). كما عبّره شوقي ضيّف عن ابن مالك بأنّه مِن أحد مَن يعتبر ذكر الشواهد الشاذّة كثيرا في أعماله النحويّة (ضيّف, ٢٠١٩, ص ٣١٧). فأحد الأعمال هو مختصر "الألفية" (الكتاب المختصر الذي يتضمن قواعد النَّحْوِ على شكل مقطوعات بلغ مجموعها ١٠٠٢ مقطوعة). قد شرحه أبو حيّان وانتقده لأنّ فيه مشكلات بل تعبيراته النظميّة فقال أبو حيّان: في مقدّمته: "إنّ الناظم ربّما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال، وبانيا قواعد على نادر في المنقول، شاذ في القياس خارج عن الأصول")(بو حيّان, ٢٠١٣). بجانب ذلك فإنّ الغرض من هذا الشرح هو أن يفهم المتعلم لأفكار واضحة في هذا المختصر. هذا الكتاب سمّاه ب"منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك". لذلك يهدف هذا البحث إلى استكشاف مسألة الشواهد الشاذة الموجودة في الألفية لابن مالك من خلال نقد أبي حيان النحوي في كتابه المسمى ب"منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك".

روي أنّ أبا حيّان قد يقوم موقفه لابن مالك على التقدير من جهة والنقد من جهة أخرى وخاصة فيما يتعلّق بأفكاره عن مسائل بناء قواعد علم النحو. والتقدير يمكن إشارته إلى قول العلاّمة يحيى العجيسي قائلا: اكتفى قول أبي حيّان عن ابن مالك: أنّه (ابن مالك) نظم هذا العلم ونثره كثيرا وطول السن من هذا العلم غرائب وصنّف بعضَ تصانيفه نوادرا وعجائبا ويصحب ذلك كلّه بالجمع على الاشتغال بمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربيّة. وكذلك اكتفى قول أبي حيّان "لا يكون تحت السماء أنحى ممّن عرّف في تسهيله" وأنّ ابن النحاس (شيخ أبي حيّان وتلميذ ابن مالك) لا يذكره إلاّ بأحسن ذكر وهو يقول "وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول" (المقري, ٢٠١١م: ٢/ ٢٣٠).

بجانب ذلك هناك رواية أخرى تقول أنّ أبا حيّان قد ينقد ابن مالك عن هذه المسألة وهو يقول "أنّه (ابن مالك) لا يملك مَنْ يبرع في علم اللسان ولذا تضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن وأنّه لا يحقق مباحثة ولا مناقشة ولا منازعة إلاّ أخذ هذا العلم بفهمه أو قرأه بخاصّة نفسه كما اجتناه من ثمرة غرسه. قال أبو حيّان

"ولقد طال فحصي وتنقيري عمّن قرأ عليه" (الحديثي, ١٩٦٦م . ٣٢٩). هذا بعض الإنتقادات الّتي أشار إليها أبو حيّان لابن مالك عن هذا العلم. وجدير بالعلم أنّ أبا حيّان يعاصر معه بنحو ثلاثين (٣٠) سنة كما ذكر المقري ولكن يغلب على ظنّي أنّه ليس كذلك لأنّ سنة وفاة ابن مالك هي سنة ٦٧٢ هـ بينما ولادة أبي حيّان هي سنة ٦٥٤ هـ، فكانت المعاصرة بينهما بنحو ثمانية عشر (١٨) سنة.

وممّا تقدّم بيانه هناك أهمية في هذا البحث من الناحية التطبيقية، ومنها: الأوّل، يساعد معلمي اللغة العربية على تقديم مادة النحو بطريقة أكثر عمقًا ونقدًا. والثاني، تشكيل إطار للتفكير النقدي حيث يمكن استخدام نقد أبي حيان كمثال للطلاب والأكاديميين لتطوير التفكير النقدي في دراسة قواعد اللغة. فباستخدام نقد أبي حيان يمكنهم أن يفهموا أن النحو ليس جامدًا بل فيه مرونة تسمح بالمراجعة والتأويل، خاصة في حالات الشذوذ. والثالث، مرجع لمزيد من البحث. يعدّ نقد أبي حيان مرجعاً للبحوث الحديثة في علم اللغة العربية لمراجعة أو تنقيح قواعد النحو القائمة. ويوفر أساسًا متينًا للدراسات اللغوية لاستكشاف تفرد العربية وتطورها من منظور تاريخي، خاصة فيما يتعلق بالقواعد التي غالبًا ما تعتبر "شاذة". والرابع، إثراء تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف. يمكن اعتبار كثير من التراكيب اللغوية في القرآن والحديث شاذة وفق قواعد النحو القياسية. ويوفر نقد أبي حيان لابن مالك منظورًا إضافيًا يساعد المفسرين وعلماء الحديث على فهم النصوص الدينية وتفسيرها بشكل أعمق، مع مراعاة ثراء اللغة العربية الفصحى وتنوعها.

لم يجد الباحث بحثا سابقا على وجه التحديد إلاّ بعض دراسات تناولت في كتاب "منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك" وفي موضوع هذا البحث. فمن دراسات حول كتاب "منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك": أوّلها، "آراء سيبويه في الأفعال الناقصة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (ت. ٧٤٥ هـ) (دراسة نحويّة)" لعبد الحسن جدّوع العبودي ومحمّد عبد الأمير عبيد علوان في مجلّة كلّيّة التربيّة للبنات للعلوم الإنسانيّة (العبودي & علوان, ٢٠٢١م). عالج فيها آراء سيبويه وأبي حيّان والنحاة الأخرى عن الأفعال الناقصة الّتي هي "كان". والثاني: "آراء سيبويه (ت. ١٨٠ هـ) في الأدوات الثلاثيّة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (ت. ٧٤٥ هـ) دراسة نحويّة" لعبد الحسن جدّوع العبودي ومحمّد عبد الأمير عبيد في مجلّة آداب الكوفة (العبودي & علوان, ٢٠١٩م). عالج فيها آراء سيبويه الّتي تتعلّق بالأدوات الثلاثيّة مثل "إنّ" و"عدا" و"خلا" و"لات" و"إذا" و"وضائفها". والثالث: "معالم منهج أبي حيّان الأندلسي (ت. ٧٤٥ هـ) في كتابه: منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك" ليس محمّد يس أبو الهيجاء في مجلّة جامعة طيّبة (أبو الهيجاء, ١٤٣٨هـ). عالج فيها معالم منهج أبي حيّان الأندلسي كاستخدام نماذج أصول في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك. والرابع: "مسائل خلافية نحوية في المنصوبات في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)" لمروة هادي رشيد جبارة و محمد صالح ياسين الجبوري (جبارة & الجبوري, ٢٠٢٢). يبيّن هذا البحث عددا من المسائل الخلافية النحوية في المنصوبات، اتبع الباحث المنهج الذي ساره أبو حيان في عرض المسائل الخلافية، مرة يقدّم المذهب البصري ومرّة أخرى يقدّم فيها المذهب الكوفي، ثمّ فصّل فيه. والخامس: "The Origins of Arabic Grammar according to Abu Hayyan Al-Andalusi in his book: (Al-Salik's approach in speaking of the Alfiya of Ibn Malik): Measurement and consensus as a model" لعبد الله جاسم وعدنان

جمعة عودة (Jassim & Odeh, 2022). يهدف هذا البحث إلى دراسة مبدأين من أهم مبادئ علم النحو عند أبي حيّان النحوي، وهما: القياس والإجماع في كتابه المذكور . والسادس: "مصادر السماع القرآنية وغيرها عند أبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)"لنور عبدالله جاسم وعدنان جمعة عودة (Jassim & Odeh, 2023). قامت هذه الدراسة على توطئة فيها مفهوم السماع لغة واصلاحا وقيمة السماع وحدوده، وموقف أبي حيان منه، ثم ثلاثة مطالب، كان المطلب الأول خاصاً بالقرآن الكريم، وجعلت المطلب الثاني خاصاً بالحديث الشريف ، وأما المطلب الثالث والأخير؛ فيتعلق بكلام العرب، وقد تناولت مفاهيم ما سبق تعريفا وتأصيلاً، ثم موقف أبي حيان واستدلالاته، القائمة على النصوص الموثقة من كتابه.

أمّا ما يتعلّق بموضوع هذا البحث الّذي يتناول نقد نحوي واحد لفكر نحوي آخر، فمنه: أوّلا، بحث بعنوان "The impact of the Prophet's hadith in grammatical studies" الّذي كتبه أحمد طلب عبد الرحمن جسام الجميلي ومحمد هادي محمد العيساوي (Al-Jumaily & Al-Issawi, 2022). ثانيا، بحث بعنوان Redresses of Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH) on Ibn Malik (d. 672 AH) in his Book Manhaj al-Salik in Speech on the Alfiya of Ibn Malik الّذي كتبه ليلى حسين محمد (Majeed & Mohamed, 2021). ثالثا، بحث بعنوان "آراء ابن مالك وأقواله الّتي أشار إليها ابن عقيل في شرحه ل(الألفيّة) وجاءت في غيرها" الّذي كتبه عبد الله بن محمّد السليماني (Alsulaymanii, 2020). رابعا، بحث بعنوان "The Refutation of the Concept of Unanimity in the Arabic Grammar: A Genuine Study on the Refutation of Abu-Hayyan's on Ibn Malik's Unanimity"الّذي كتبه إبراهيم اللاحم (Al-Lahim, 2020). لذلك أنّ مكانة هذا البحث من حيث حداثته المتعلقة بين الدراسات السابقة هي تقع في قضيتها. بأنّ هذا البحث يتناول نقد نحوي واحد لفكر نحوي آخر حول الشواهد الشاذّة.

تعتبر هذه الدراسة دراسة مكتبيّة لتمركزها إلى المصادر المكتبيّة كالوثائق والكتب ولا تكون من الدراسة الميدانيّة. وأمّا الإجراءات أو التقنيّة المستخدمة فهي عن طريق جمع الموادّ أو المعطيات ثمّ تحليلها واستنتاجها. يتكوّن طريقته من ثلاث خطوات:

١. قراءة كتاب "منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك" كمصدر أساسيّ نسخه دار الطبعة المحمّديّة نسخة رابعة في القاهرة سنة ٢٠١٣ م.
٢. جمع الموادّ أو النصوص المحصورة حول المسائل الّتي تشير إلى بيانات نقد أبي حيّان لابن مالك عن قضيّة الشواهد الشاذّة في هذا الكتاب أو الكتب الأخرى الّتي كتبها ابن مالك وأبي حيّان النحوي كشرح التسهيل لابن مالك والتذييل والتكميل لأبي حيّان وغيرهما لاتمام معطيات هذا البحث.
٣. تقسيم المسائل عن حسب بيانات نقد أبي حيّان النحوي لابن مالك عن قضيّة الشواهد الشاذة التي يتم تحليلها بعد ذلك واستخلاص النتائج.

النتيجة والمناقشة

كما هو المعلوم يبدو أنّ بيانات نقد أبي حيّان لابن مالك عن قضيّة الشواهد الشاذّة تكون بسبب أصول أبي حيّان قام على الدلائل والحجّة القاطعة والشواهد الفصيحة المعتبرة والمبنية على مذهب الجمهور أو الإجماع. وجد الباحث أنّه متشدّد لبناء قواعد علم النحو. والدليل على ذلك أنّه لم يقبل تأويلا للشواهد الشاذّة الّذي لا يزال إحتمالا، ثمّ إنّ شأن الشواهد الشاذّة الّذي تبناه ابن مالك ليس في حقيقته لأنّ ابن مالك لم يهتمّ شأن هذه الشواهد الشاذّة أهو شاذ أو ندور أو قليل لأنّ هذه المفاهيم الثلاثة مختلفة وإن كانت مترابطة. ولم يقتصر على ذلك كلّه، بل إنّه (أبا حيّان) كثير من الإنتقادات لابن مالك إلى عبارات نظمه الشعريّة في الألفية لبناء القواعد. لأنّ العبارات على أنها مطلق حتى تحتاج إلى تفصيل أكثر ومسند إلى السماع. وكذلك إنّه لم يقبل حجّة ابن مالك حينما كانت يخرج من بابه ويقوي حجّة منْ قلّ رأيه ويتعارض بما سبق تحديده. وفيما يلي مناقشة لانتقادات أبي حيان لابن ابن مالك حول الشواهد الشاذة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:

تأويل الشواهد الشاذّة لا يزال إحتمالا

من خلال هذا المبحث سيتبيّن لنا أنّ أبا حيّان قد نقد ابن مالك حول تأويله للشواهد الشاذّة حينما كان ذلك التأويل لا يزال إحتمالا. فمن منهج أبي حيّان أو أصوله في هذه المسألة لبناء قواعد علم النحو أن يأخذ تعيينه إلى التأويل القاطع الّذي لم يعد أمرا مجدولا. وبناء على التأويل الاحتمالي يقدم أبو حيّان تأويلا آخرا ردا على تأويل ابن مالك المناقشة.

حذف نون الوقاية في "لدنّي"

ذكر ابن مالك في نظم ألفيّته: "وفي لدنّي لدني قلّ" حيث يدلّ على أنّ "لدني" (بدون التشديد) شاهد قليل أو شاذّ. يجوز ابن مالك استعمال ذلك في الكلام الفصيح لأنّه يأخذ الشاهد إلى قراءة نافع وأبي بكر، حيث تُقرأ نون "لدن" دون تشديد وهي: (قد بلغت من لَدُنِيْ عذرا). أمّا المشهور فإنّ النون مشدّد كما يوجد في القراءة السبعة الّتي قَرأتها جماعة فصار: لدنّي (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٧٣).

وقد تأوّل ابن مالك ذلك الشاهد (لدني) بأنّ تخفيف النون هنا هو حذف نون الوقاية - ونون الوقاية هي الحرف الذي يتصل بين الفعل وغيره بياء المتكلّم. وأصل اللغة هو من لفظ "لَدُنْ" لتصوّن أواخرها من زوال السكون وليس من لفظ "لَدُ". لذلك أنّ نون "لدني" هي نون "لدن" أصلا. خلافا لما ذهب إليه أبو حيّان بأنّ أصل اللغة هو من لفظ "لَدُ" المتحرك الآخر. إذن ذهب أنّ نون "لدني" محتمل أن تكون اثبات نون الوقاية وليست محذوفا. وهو يقول: "إذا كانت هذه النون في "لدني" احتمال فلا يمكن القول عليها أنّ النون في "لدني" دليل على حذف نون الوقاية من "لدن". والنقد قابل للإشارة إلى تعيين ابن مالك والنحاس (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٧٣).

رفع الفاعل من اسم الصفة

أجاز ابن مالك رفع الفاعل الّذي سدّ مسدّ الخبر وهو لم يتقدّمه الاستفهام أو النفي. وشُرط كون المبتدأ مفردا ليس تثنيّة وجمعا. وهذا المبتدأ هو المقيس الّذي يقيس إلى الفعل أو شبه الفعل الّذي يكون مقيسا عليه. والجامع بينهما هو الإعمال والحكم جائز. نحو: فائزٌ أولو الرشد. كما قيل: قائمٌ زيدٌ (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ١٢٥). ف"فائز" هو المبتدأ الّذي يقاس إلى الفعل أو شبهه و"أولو الرشد" هو فاعله الّذي سدّ مسدّ الخبر. وهذا شاذّ وضرورة في الشعر لكن عنده جائز في الكلام إن كان لا يسبقه النفي أو الاستفهام. والمعلوم أنّ رفع الفاعل هنا جائز حينما يكون الاستفهام أو النفي متقدّما ولا محذوفا، مثل: ما قائمٌ زيدٌ وما قائمٌ الزيدان وما قائمٌ الزيدون. ف"ما" استفهام يقاس النفي و"قائم" هو المبتدأ و"زيد" و"الزيدان" و"الزيدون" فاعل مرفوع من قائم سدّ مسدّ الخبر. وقد استدلّ ابن مالك هذا الشاذّ إلى قول الشاعر وهو رجل من الطائيين الّذي لا يعرف اسمه. والشاهد هو:

خَبِيْرٌ بَنُوْ لهْبٍ فلا تك ملغيا مقالة لهبي الطير مرّت

الشاهد الشاذّ: جبيرٌ بنو لهب

زعم ابن مالك أنّ هذا الدليل قاطع كما ذهبه الأخفش والكوفيّون خلافا لما ذهبه أبو حيّان أنّ قول الشاعر المذكور لا يمكن الذكر عليه كالدليل القاطع. لأنّ "خبير" صالح للجعل كالخبر من المبتدأء وليس عكسه. ف"خبير" يزن وزن "فعيل". و"فعيل" هنا قابل للإشارة إلى مفرد أو تثنيّة أو جمع. وقد استدل أبو حيّان هذا التعيين إلى القرآن وهو: هُمُ العَدُوُّ. وكذلك قول العرب: هُنَّ صَدِيْقٌ. ف" العَدُوُّ" و" صَدِيْقٌ" هما خبر يزن وزن "فعول" و"فعيل". يمكن لهما الإشارة إلى الجمع من الضمير قبله إن كانا مفردا. وهذا يختلف لما ذهب إليه ابن مالك حيث يكون "خبير" مبتدأ" و"بنو لهب" خبره. ويشرط أن يكون ذلك المبتدأ مفردا ليس تثنيّة وجمعا. فلذلك قال أبو حيّان: إذا كان الدليل لا يزال احتمالا مثل هذا الشاهد فلم يسمّ دليلا قاطعا (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ١٢٨).

اثبات اسم "لات" المرفوع وحذف خبرها المنصوب

قال ابن مالك: (أبو حيّان, ٢٠١٣)

وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلّ

يعتبر هذا البيت شاذّا إذا كان اسم "لات" مبقيا والخبر محذوفا، نحو: لَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ. ف"حينُ مناصٍ" هو اسم "لات" المرفوع الّذي لا يصحبه الخبر. والمشهور أنّ اسمها محذوفا والخبر مبقيا. نحو: لَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ. ف"حِيْنَ مناص" هو خبر "لات" المنصوب الّذي لا يصحبه الاسم. وتقديره: لاَتَ الحِيْنُ حِيْنَ مَنَاصٍ. استدلّ ابن مالك هذا الشاذّ إلى كلام العرب القليل، كما قاله بعض القرّاء ومنه عيسى بن عمر الّذي يقرأ "الحين" بالرفع: لَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ.

بناء على ذلك أنّ المقيس هو "لات" والمقيس عليه هو "ليس" والجامع هو الإعمال. حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر. لكن اختلف أبو حيّان عليه قائلا "أنّ إعمال "لات" احتمال، لأنّ هناك مَن الّذي يعمل "لات" عمل "إن" الّذي

ينصب الاسم ويرفع الخبر. كما ولأنّ ذلك احتمال فيذهب أبو حيّان بأنّ "لات" لا يعمل شيئا". لإنّها لا يمكن إتيانها على اسمها وخبرها معا، بل لابدّ من إتيان أحدهما، مثل: "لَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ". وهذا المثال لا يأتي اسمها. أمّا "ليس" فلا تجوز حذف اسمها لأنّها مشبّهة بالفعل المتعدّي من حيث عمله. رُفع اسمها ونُصب الآخر. فاسمها كفاعله وخبرها كمفعوله. وهذا كما ذهب إليه الأخفش (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢٣٩/١) .

حذف التاء في الفعل والفاعل ظاهر مؤنّث حقيقي وبينهما دون فاصل

ذكر ابن مالك أنّ الشاذّ القليل يمكن ايجاده على حذف التاء في الفعل المؤنّث دون فاصل والفاعل ظاهر مؤنّث حقيقي، نحو: قال فلانةُ (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ ١٦) . وهو أجاز ذلك لأنه لغة كما ذهب إليه الجزوليّ حتّى يمكن القياس عليه أصلا. وقد قاس ابن مالك ذلك أصلا إلى قوله تعالى: (إذا جاءَكم المؤمناتُ). فالألف واللّام من لفظ "المؤمناتُ" هي بمعنى "الّتي" حيث تصبح فاعلا مِن "جاء" الّذي تُحذف تاءه، ثمّ أصبحت تلك الألف واللّام أيضا صلّة "مؤمنات" من اسم جمع. بجانب ذلك يقيس ابن مالك إلى قول لبيد: تمنّى ابنتي. ف"تمنّى" هو فعل ماضيّ بمعنى مفرد مذكّر، أمّا "ابنتي" فهو فاعله بمعنى مثنّاة التأنيث. وبالرغم من أنّه يقاس هذا الشاهد غير أنّ أبا حيّان يردّ بأنّ "تمنّى" المذكور لا يزال احتمالا لأنّه يمكن ذكره على "تتمنّى" حيث يصبح فعلا مضارعا بضمير مؤنّث (هي) ليس ماضيا بضمير مذكر. فحُذف التاء كما يكون في مثل: تذكّر أي تتذكّر. قال أبو حيّان: وإن ثبت أنّها لغة فينبغي أن يقاس وإن كان قليلا (أبو حيّان, ١٩٩٨). وكذلك أيضا يقيس ابن مالك إلى "نعم"، نحو: نعم المرأة. "ف"نعم" يُتأوّل كمذكّر مفرد يمثّل إلى "قام" أو "قال"، أمّا "المرأة" فهي فاعله المؤنّث. هذه قياسيّة شاذّة عند ابن مالك لهذه القضيّة حيث يقيس إلى ثلاثة مصادر وهي القرآن والشعر وقول العرب. أمّا عند أصحاب أبي حيّان فإنّه شاذ ليس بالغة ولا يمكن القياس عليه أصلا. ويذكر أنّ الناس قد نقدوا بأنّ هذه القضيّة ليس لغة لا مشهورة ولا غير مشهورة، وإنّما مثل: قال فلانة أو قام هند، هو شاذّ لا لغة (أبو حيّان, ٢٠١٣) . اكتفى أبو حيّان ذكر هذه آراء العلماء وتعليق حجّة الشعر المذكور.

ضمير يعود إلى المفعول بعده لفظا ورتبة

أشار ذلك في قول ابن مالك: "وشدّ نحو: زان نورُهُ الشجر" بمعنى أنّ ابن مالك وابن جنّي والأخفش يذهبون أنّ الضمير إذا كان يعود إلى المفعول بعده لفظا ورتبة فذلك شاذ وحكمه جائز، نحو: ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا وضَرَبَ غُلَامُهُ عَبْدَ هِنْدٍ (أبو حيّان, ٢٠١٣, ص ٣٧). وهم يقيسون على الأشعار الّتي تُجاز عود الضمير على المفعول بعده لفظا ورتبة. والأشعار منها:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورَفَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذرى المجد (الشاعر: لم يعلم قائله)
جَزَى رَبُّهُ عَنِّيْ عديّ بن حاتم جَزَاء الكِلاَبِ العاويات وقد فعل (الشاعر: سليط بن سعد)

واختلف الجمهور وأبو حيّان بأنّ ذلك ممنوع. والمشهور أنّ الضمير يعود إلى ما بعده لفظا لا رتبة. لأنّ تأخير الفاعل من المفعول هنا وجوب. وهذ اطراد في لسان العرب واتفاق بين النحاة، نحو ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ. يعود الضمير

(هـ) إلى الفاعل المؤخّر (زيدٌ) لفظا. أمّا التعليل فإنّ أصل الفاعل متقدّم على المفعول ومسند للفعل رتبة. وبذلك ذهب أبو حيّان أنّ المختار هو مذهب الجمهور لأنّ الشواهد والدلائل المذكورة لا يحفظ في النثر، وإنّما يحفظ في الشعر مع أنّه احتمال في تأويله (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ أبو حيّان, ٢٠١٣, ص ٣٧٨). والمثال يمكن النظر إليه في الشعر الرابع: "جَزَى رَبُّهُ عَنِّيْ. . .إلى آخره". فهذا التأويل أنّ الضمير يعود على "الجزاء الكلاب" الّذي يصبح مدلولا أو مفهوما من الفعل ولا إلى "عديّ بن حاتم" (ابن الحاجب, ٢٠١٣ م: ١/ ١٦٠-١٦١).

تقديم الحال على صاحب الحال المجرور بحرف الجرّ

ذهب ابن مالك والكوفيّون أنّ تقديم الحال على صاحب الحال الّذي يكون مجرورا بحرف الجرّ جائز (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ ٣٠٤). مثل: مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ودخلتُ هاجرةً إلى سعدى. والمعلوم هو العكس أنّ الحال ليس مقدّما وصاحب الحال الّذي يكون مجرورا ليس متأخرا، نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً. وهم ذكروا أنّ هذه القضيّة سماع وقياس. والسماع كما يوجد في القرآن: (وما أرسلناك إلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ) بمعنى: "للنّاس كافّة" . وفي الأشعار:

إذا المرء أعيته السّيادة ناشئا فمطلبها كَهْلًا عَلَيْه شديد
فإن يك أذواد أصبن ونسوة فلن تذهبوا فَرْعًا بِقَتْلِ حبَالِ
تسلّيت طُرًّا عَنْكُمْ بعد بينكم بذكراكم حتّى كأنّكم عندي
لئن كان البرد الماءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حبيبا إنّها لحبيب

بمعنى: "عليه كهلا" و"بقتل حبال فرعا" وعنكم طرّا" و"إليّ حرّان صاديا".

بناء على ذلك نقد أبو حيّان أنّ هذه الشواهد احتمال في تأويلها. لا يمكن الذكر عليها كوارد النصّ أو السماع إذا كانت هذه الشواهد لايزال احتمالا. والاحتمال عنده قد سقط به الاستدلال. أمّا احتماله في مثل الشاهد المذكور فهو:

تسلّيت طُرًّا عَنْكُمْ بعد بينكم بذكراكم حتّى كأنّكم عندي

أنّ تأويله لايزال احتمالا. لأنّ "طرّا" كانت حالا من "عنكم" المحذوفة. فتقديرها: عنكم طرّا عنكم.

تجرّ الكاف التشبيه إلى الضمير المتصل

ذهب ابن مالك أنّ الكاف التشبيه يمكن جرّه إلى المضمر. وهذا قليل شاذّ ومخصوص في الضرورة الشعريّة. نحو: كذا وكها. يريد "مثل ذا" و"مثلها". وقد قاس ابن مالك إلى حكم "رُبَّ" الّتي تجرّ المضمر المبهم وذلك شاذّ عنده، نحو: رُبَّه فتى. وبناء على ذلك أنّ حكم "كذا" و"كها" مقيس بينما حكم "رُبّ" مقيس عليه والجرّ إلى المضمر جامع. وجاء هذا الشاهد الشاذّ الّذي تجرّ الكاف المضمرَ من قول الأشعار ومنهم قول الشنفري:

فإن يك من حيّ لأبرح طارقا وإن يك إنسانا ما كَيَا الإنس تفعل

وقول الآخر باشر:

وإذا الحرب شمّرت لم تكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال

وقول العجاج

خلّي الذنابات شمالا كثبا وأمّ أوعال كَيَا أو أقربا

فلا أرى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلّا كهن إلّا حاظلا

لكن اختلف أبو حيّان أنّ هذه الشواهد ضرورة شعريّة لم توجد جائزها في الكلام. بل في الشاهد الأخير (فلا أرى. . إلى آخره") يردّه بأنّ الكاف الّذي يجرّ المضمر المبهم هنا لا يمكن القول عليه كالحجة لأجل ذلك الضمير اختيار للشاعر ويمكن له التغيّر على ضمير الرفع المنفصلة الّتي أُتصلت بكاف التشبيه. مثل: ما أنا كَأَنْتَ ولا أنت كأنا. وتبنّى شاهدا: فبيناه يشرى رحله قال قائل. القياس هو "فبينا هو". يعني يمكن للشاعر التغيّر على ضمير المنفصل وهو "هو". أمّا هذا الشاهد فتحذف الواو حتّى تصير "فبيناه" (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ٢٣–٢٤).

حال الشواهد الشاذّة

اثبات نون الوقاية في "لعلّ" (لعلّني)

ذهب ابن مالك أنّ اثبات نون الوقاية في "لعلّ" حينما كانت تتصل بياء المتكلّم فهو نادر أو شاذّ. فصار "لعلّني". وقد قيس ذلك إلى لفظ "بجلّ" فصار "بجلّني". أمّا المعروف والمشهور عنده فهو "لعلّي". حذفتْ نون الوقاية وجوبا إذا تتصل بياء المتكلّم. واستدلّ هذا الشاهد الشاذ إلى الشعر النادر والشاعر مجهول قائله:

فقلت: أعيراني القدوم لعلّني أخطّ بها قبرا لأبيض ماجد

الشاهد الشاذ: لعلّني.

وممّا تقدّم بيانه ردّ أبو حيّان أنّ "لعلّني" ليست بنادر أو بشاذّ لكنها معلوم. ويحاجّ بمقارنتها إلى "إنّني" و"أنّني" ولكنّني" و"كأنّني" الّتي أقلّ كونها. قال أبو حيّان أنّ "لعلّني" أشهر من "إنّني" إلى آخرها، لأنّ اجتماع المثلين أثقل من إجتماع المتقاربين. يعني أنّ "إنّي" و"أنّي" و"لكنّي" و"كأنّني" اتفقت في صفاتها ومخارجها وهي أثقل من "لعلّني" الّتي تقارب في المخرج والصفة، مثل النون مع اللام. فقال أبو حيّان: أنّ تعيين ابن مالك في هذه المسألة ليس بجيّد، لأنّ بقاء النون في "لعلّ" فصيح ليس بنادر أو بشاذّ (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٧٢).

إضافة اللفظين الّتي اتحدا معنى واحدٍ

ذهب ابن مالك والكوفيّون أنّ الإضافة إلى اللفظين اللّذيْن اتحدا معنى واحد جائز. وهذا يمكن القول عليه بأنّه إضافة الشيئ على نفسه كمقيس. مثل: سَعِيْدُ كُرْزٍ ودَارُ الآخِرَةِ. ف"سعيد" هو "كرز" و"دار" هو "الآخرة". وقد قاسوا ذلك إلى المعطوف والمعطوف عليه إن كان اللفظان مختلفين والمعنى سواء. وهذا مقيس عليه. كما عطفتْ

العرب شيئا على نفسه: فألفى قولها كَذِبًا ومَيْنًا (قول عدي بن زيد). ف"كذبا" هو "مينا". إضافة إلى ذلك استدلّوا أنّ هذا التعيين سماع وهو جاء في الأشعار، نحو:

أقسم بِنَفْعِ اللُّوْحِ والماء المسفوح (قول سواد بن قارب)
فقلت انجوا عنها نَجَا الْجِلْدِ إنّه (قول أبي الغمر الكلابي)
على قَرَا ظَهْرِهِ إلاّ شماليل (قائله مجهول)
كخَشْرَمِ دَبْرٍ له أزمل (قول أميّة بن أبي عائذ)

ف"نَفْعِ" هو "اللُّوْحِ" و"نَجَا" هو "الْجِلْدِ" و"قَرَا" هو "ظَهْرِ" و"خَشْرَمِ" هو "دَبْر". وبذلك أنّ المقيس هو إضافة اللفظين والمقيس عليه هو المعطوف والمعطوف عليه والجامع هو اتحدا المعنى الواحد والحكم هو الجائز.

لكن بالرغم ذلك جائز عندهم، ردّ أبو حيّان والبصريّون تأويلهم لأنّ غرض الإضافة هو التخصيص والشيئ لا يخصّص نفسه. أمّا تأويل الشواهد المذكورة فهو من إضافة العامّ إلى الخاصّ ليس من إضافة الشيئ إلى نفسه. ف"عِرْقُ و"دَقِيْقُ" عامّ بينما "النِّسَا" و"الْأَكْحَلِ" و"الحُوَّارَى" خاصّ. ذهب أبو حيّان أنّ ابن مالك والكوفيّين لا يظهرون تأويل هذا السماع بشكل ظاهر ولا يهتمون بأنّه شاذّ وقليل وندور ينبغي أن لا تبنى عليها القاعدة ولا يقاس عليها (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ٢٣-٢٤) (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ٣/ ٢٢٩–٢٣٤).

جرّ الكاف للتشبيه إلى المضمر

ذهب ابن مالك أنّ الكاف للتشبيه يمكن لها الدخول على المضمر. وهذا قليل شاذّ ومخصوص في الضرورة الشعريّة. نحو: كذا وكها. يريد "مثل ذا" و"مثلها". وقد قاس ابن مالك إلى حكم "رُبَّ" الّتي تجرّ المضمر المبهم وذلك شاذّ عنده، نحو: رُبَّه فتى. وبناء على ذلك أنّ حكم "كذا" و"كها" مقيس بينما حكم "رُبّ" مقيس عليه والجرّ إلى المضمر جامع. وجاء هذا الشاهد الشاذّ الّذي تجرّ الكاف المضمرَ من قول الأشعار ومنهم قول الشنفري:

فإن يك من حيّ لأبرح طارقا وإن يك إنسانا ما كَهَا الإنس تفعل

وقول الآخر باشر:

وإذا الحرب شمّرت لم تكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال

وقول العجاج

خلّي الذنابات شمالا كثبا وأمّ أوعال كَهَا أو أقربا
فلا أرى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلّا كهن إلّا حاظلا

ممّا تقدّم بيانه أنّ أبا حيّان والجمهور يختلفون في قضيّة حالة "رُبّ" الّتي تجرّ المضمر ويقولون أنّها ليست بقليل وشاذّ في كلام العرب أو مخصوصا في الضرورة الشعرية كما ذهب إليه ابن مالك، وإنّما ذلك اطراد وكثير فيمنعون قياس "كها" إلى "رُبّه" (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ٢٣-٢٤).

عدم الإسناد إلى السماع

دخول "ما" و"لَمَّا" و"إن" في خبر "أنْ"

ذهب ابن مالك أنّ خبر "أَنْ" الّذي يتكوّن مِن الأفعال المتصرّفة فهذا حسن. وشُرط أن تكون تلك الأفعال اتصالا ب"قد" و"نفي" و"تنفيس" و"لو". وقد أشار ابن مالك في نظم ألفيّته أنّ النفي يمكن له الاتصال على خبر "أن" مطلقا (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٣٠١). واستدل هذا التعيين إلى القرآن الكريم إذا كان الخبر حرف نفي ومنه: (أفلا يرون أَلاَّ يَرْجِع) في "ألاّ" أي "أن" و"لا" النافيّة، و(أيحسب الإنسان أن لن نجمع) في "لن" النافية، و(أيحسب الإنسان أن لم يره أحد) في "لم" النافيّة.

ومن ثلاث آيات المشروحة تبدو أنّ "أن" لها الاسم المحذوف وهو ضمير شأن ولها أيضا خبر يُتقدّم بحروف النفي وهي لم، لا، لن. والخبر لا بدّ من الأفعال المتصرفة. لكن بالرغم هذا قد نقد أبو حيان إطلاق قول ابن مالك عن ذلك النفي قائلا "أنّ النفي ليس مطلقا". لأنّ السماع في النفي في هذه القضيّة ثلاثة أحرف فقط وهي "لا" ولن" و"لم". أمّا "ما" و"لَمَّا" و"إن" فلا تكون سماعا، لكنّها شاذّة في القاعدة والاستعمال. ذهب أبو حيّان أنّ كونها لا يمكن دخولها على القاعدة لأنّها لم توجد من كلام العرب وينبغي لابن مالك أن لا يتقدّمها قبل اتيان السماع. ومثالها منها: علمت أَنْ ما يقومُ زيد أو علمت أنْ ما قام. وهذا عند أبي حيّان لا يُحفظ عن العرب (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٣٠٣).

دخول لام الإبتداء على معمول الخبر المتقدّم والخبر متأخّر من الماضي الّذي لا يصحب ب"قد"

ذهب ابن مالك أنّ لام الإبتداء لا يمكن لها الدخول على معمول الخبر الّذي توسط بين اسم "إنّ" وخبرها حينما كان الخبر ممّا لا يجوز دخول لام الإبتداء عليه كالماضي المتصرّف الّذي لا يصحب ب"قد"، نحو: إنّ زيدا لطعامَكَ أَكَلَ. ف"زيدا" هو اسم "إنّ" و"لطعامَكَ" هو معمول الخبر الّذي دخلتْه لام الإبتداء وتوسّط بين اسم "إنّ" وخبرها و"أَكَلَ" هو خبر "إنّ" الّذي يكون فعلا ماضيا الّذي لا يُصحب بغير "قد". وهذا هو فرع أو مقيس من دخول اللام على الخبر الّذي أصبح مقيسا عليه كما تقدّم بيانه (أبو حيّان, ١٩٩٨ م: ٥/ ١١٤). ولذلك قد قيس إلى الخبر الّذي لا يجوز دخول اللام عليه كالماضي الّذي لا يُصحب ب"قد"، نحو: إنّ زيدا لَأَكَلَ طعامَك. فلا يجوز إنّ زيدا لطعامَكَ أَكَلَ. لأنّ الخبر هنا من الماضي الّذي لا يصحب ب"قد" (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٨٤).

وبناء على ذلك اتفق أبو حيّان عليه إلاّ أنّه ينقد قول ابن مالك "معمول الخبر" قائلا "هذا يشير إلى الإطلاق والإطلاق هنا ليس بالصحيح"، لأنّ معمول الخبر أيضا إذا كان حالا تدخل اللّام عليه لا يجوز قياسه إن كان شرط الخبر اتمام. مثل: إنّ زيدا لعربانا قائم. ف"زيدا" هو اسم "إنّ" و"لَعربانا " هي لام الابتداء الّتي تدخل معمول الخبر المتوسط بين اسم "إنّ" وخبرها و"قائمٌ" هو خبر "إنّ" الّذي يكفي شرطه وهو الاسم. ذهب أبو حيّان أنّ هذا لم يسمع من لسان العرب ونصّ الأئمّة على منعه. وزاد أيضا إذا كان هذا المعمول مصدرا أو مفعولا مِنْ أجله فجاز استعماله لكونه مندرجا أو مطردا في عموم قول العرب. نحو: إنّ زيدا لقياما قائم وإنّ زيدا لاحسانا يزورك (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٨٤).

دخول اللام الإبتدائيّة إلى الجامد بعد إنّ المكسورة

أشار ذلك في قوله الناظم (ابن مالك): (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٧٨).

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إنّي لوزر

شرح أبو حيّان هذا البيت أنّ ابن مالك والأخفش والكوفيّين قد أجازوا دخول اللّام على الجامد بعد "إنّ". وهذا شاذّ، مثل: إنّ زيدا لنعم الرجل وإنّ عبدَ الله لعَسَى أن يقوم. والأكثر متفق بأنّ دخول اللام بعد "إنّ" على الاسم والماضي المتصرّف المصحوب ب"قد" والمضارع والظرف والمجرور والجملة الاسميّة. مثل: إنّي لَوَزَرٌ وإنّ زيدا لقد قام وإنّ ربَّك لَيَحْكُمُ وإنّ زيدا لعندك وإنّ زيدا لفي الدار وإنّ زيدا لوَجْهٌ حسنٌ. وحجّة ابن مالك هي أنّ "عسى" أو "نعم" أو الأفعال الجامدة يمكن قياسها على الأسماء أو على المضارع، لأنّ الجامد يفيد الإنشاء والإنشاء يستلزم الحضور أو الحال (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ٢/ ٢٨-٢٩). بمعنى أنّ المقيس هو الأفعال الجامدة والمقيس عليه هو الأسماء أو المضارع والجامع هو معنى الحضور ووالحال. وبالرغم من هذا نقد أبو حيّان قول ابن مالك "لام الابتداء تصحب الخبر" قائلا أنّه ليس بالاطلاق. ذهب أنّ لام الابتداء لا يمكن دخولها على منفيّ، إلاّ أنّ ذلك قليل وشاذّ في كلام العرب. وجاء الشاهد في الشعر: إنَّ زيدًا لَمَّا يَخْرُجُ. ف"لَمَّا" هي حرفان اللذان اتحدا بين لام الإبتدائيّة و"ما" المنفيّة حيث يقلّ اتيانها (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٨١).

خبر "عسى" و"كاد" المنصوب غير مضارع

أشار ذلك في قوله الناظم (ابن مالك): (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٤٣).

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

وقوله "لكن ندر" يدلّ على أنّ خبر "كاد" و"عسى" إذا لم يكن مضارعا فهو نادر أو شاذّ. مثل: عسى الغُوَيْرُ أَبُؤَسًا. وكدتُ آئبا. والمعلوم أنّ خبرهما مضارع نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ وكاد زيدٌ يقومُ (ابن عقيل, ١٩٨٠ م: ١/ ٣٢٤-٣٢٥). واستدلّ ابن مالك هذا الشاهد الشاذ في "عسى" و"كاد" اللّتين لا يكون خبرهما مضارعا إلى قولا الشاعرين المجهول قائله (البيت الأوّل) وتأبّط شرّا (البيت الثاني):

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إنّي عَسَيْتُ صَائمًا

فأبت إلى فهم وما كدت أَيْبًا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

بناء على ذلك، أجاز ابن مالك "عسى" و"كاد" كمقيس يقاسان إلى "كان" كمقيس عليه لأنّ الجامع الإعمال الّتي ترفع الإسم وتنصب الخبر. لكن بالرغم هذا نقد أبو حيّان بأنّهما لا يمكن قياسهما على "كان" إلاّ رفع الاسم ونصب الخبر فقط. أمّا فرقهما بها فكثير، مثل: هناك وجوب كون المتعدي في" كاد" نحو: كاد زيدٌ عمرًا. أمّا "كان" فيمكن كونها على تامة قاصرة. وكذلك "عسى" إمّا قد تكون متعدّيا وإمّا قد تكون تامّة. والآخر لابدّ لخبرهما على مضارع خلافا ل"كان" الّتي تجب اسما مفردا يتكون من جملة اسميّة وفعليّة وظرف ومجرور.

بجانب ذلك يوجد قول ابن مالك "غير مضارع" الّذي أصبح خبر "كاد" و"عسى". ذكر أبو حيّان أنّ القول أو الكلمة إبهام ينبغي تقييده على كلمة "اسم". لأنّ كلمة "غير مضارع" يمكن لها الإتيان على الاسم والظرف والمجرور والجملة الاسميّة والفعليّة وغير ذلك. وكذا أنّ كلام ابن مالك في خبرهما الّذي يكون مضارعا يشار إلى المفهوم لا إلى المنطوق (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٤٤-٢٤٨).

إعمال إنْ المخفّفة

يشير ذلك في قوله الناظم (ابن مالك) "وخفّفت إن فقلّ العمل" إلى أنّ "إن" المخفّفة يمكن لها الإعمال كإعمال "إنّ" الثقيلة الّتي تنصب الاسم وترفع الخبر، لكنّه قليل أو شاذّ في لسان العرب (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٩٤). أجاز ابن مالك والبصريّون خاصّة سيبويه والأخفش على ذلك، نحو : إنْ زيدا قائم (ابن عقيل, ١٩٨٠م: ١/ ٣٧٨). فالمقيس هو إعمال "إن" والمقيس عليه هو إعمال "إنّ" الثقيلة والجامع هو التأكيد والحكم هو جائز. ويستدلّون إلى قوله تعالى: وإن كلّا لما ليوفّينّهم ربّك أعمالهم. في رواية نافع وابن كثير.

بناء على ذلك تبع أبو حيّان معهم في هذه القضيّة إلاّ أنّ هناك نقدا بأنّ ابن مالك ينبغي أن يقيّدها أي "إنْ" لأنّها يمكن إجازتها على الإعمال حينما تكون بعدها مظهرا ولا مضمرا. فلا يجوز: إِنْهُ قائم وإِنْهُمَا قائمان. على أن يكون "ه" وهما" هنا اسم "إن". والمضمر في هذه القضيّة يمكن الاستعمال عليه حينما كان انفصالا مرفوعا و"إن" هنا اهمال أي عدم الإعمال. مثل: إن هما لقائمان. ف"إن" هي الحرف الّذي لا إعمال لها و"هما" ضمير منفصل مرفوع من حيث يكون مبتدأ و"اللّام" هي خبر المبتدأ (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٩٤).

أفعل التفضيل الّذي يرفع الاسمَ الظاهر بعده

ذهب ابن مالك أنّ أفعل التفضيل الّذي يرفع الاسم الظاهر بعده لغة قليلة ضعيفة. نحو: مررتُ برجل أفضل منه أبوه (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٤/ ١٣٢). وشُرط أن يكون رفع أفعل التفضيل للظاهر صلح بمعناه على وجه لا يغيّر المعنى. وهذا مقيس. ويقاس إلى إعمال اسم الفاعل الماضي معنى حينما كان وصل بالألف واللام بعد أن كان منعه في الإعمال. يعني إذا وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون الجملة. وهذا مقيس عليه. ولذلك أنّ "أفضل" المذكور رفع الظاهر بعد أن كان لا يرفعه لكون الجامع وهو صلّة إليهما أي إلى اسم الفاعل الماضي وأفعل التفضيل.

بجانب ذلك هناك مقيس أو فرع آخر وهو إذا كان أوله نفيا أو شبه النفي كالنهي والاستفهام، وكون اسمه الظاهر أجنبيّا مذكورا أو مقدّرا، ومفضلا على نفسه. ومثال النفي، نحو: ما رأيتُ رَجلاً أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيدٍ. وهذا كما قيل: ما رأيتُ رجلا يحسنُ في عينه الكحلُ كزيد. قد قاس ابن مالك هذا التعيين إلى الشاهد في الحديث أصلا وهو: (ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجّة). إضافة إلى ذلك هناك المثال قبل شبه النفي كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قائلا: ولم يرد هذا الكلام المتضمّن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل بعد النهي أو الاستفهام لكن لا بأس استعمالهما كمعنى النفي. ومثال ذلك: لا يكن غيرُك أحبّ إليه الخير من إليك، وهل في الناس رجل أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمنّ؟ (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ٣/ ٦٨). لكن بالرغم هذا نقد أبو حيّان قائلا إذا لم يرد السماع في شبه النفي كالنّهي والاستفهام فينبغي أن لا يقاس عليهما إلى النفي الّذي جاء سماعه. لأنّ

ذلك سيؤدي إلى لغة شاذة وخاصّة رفع الاسم الظاهر كما تقدّم. ولذلك وجب اتباع السماع والاقتصار عليه (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٤/ ١٣٧).

القياس خارج من بابه

قصر "أب" و"أخ" و"حم" وتشديد "أبّ" و"أخّ" و"هنّ"

أشار ذلك في قوله الناظم (ابن مالك): (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٨).

أب أخ حم كذاك و هن ۞ والنقص في هذا الأخير احسن
وفي أب وتاليه يندر وقصرها من نقصهنّ أشهر

هناك نوعان من اللغات النادرة الشاذّة فأحدها مقدر حركة "أب" و"أخ" و"حم" بالألف حالة الإضافة رفعا ونصبا وجرّا. وهذا مسمّى بالقصر، نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيتُ أبَاه وأخَاه وحمَاه، ومررتُ بأباه وأخاه وحماها (ابن عقيل, ١٩٨٠م: ١/ ٥٠-٥١). وقد قاس ابن مالك هذه اللغة الشاذّة إلى قصر "يد" و"دم" حالة الإضافة. وجاء الشاهد في قول الشاعر المجهول قائله:

يا رُبّ سار بات ما توسّدا إلاّ ذراع العنس أو كفّ اليَدَا
غفلتُ ثمّ أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودَمَا

بناء على ذلك أنّ المقيس هو "أباه" و"أخاه" و"حماها" والمقيس عليه هو "يدا" و"دما"، بينما الجامع هو المبني والقصر.

أمّا ثانيها فهو تشديد "أبّ" و"أخّ" و"هنّ". نحو: استأببت فلاناً، بباءين من تشديد "أب". و"فخّ" في تشديد خاء "أخ". وهنّي جاذٍ بين لِهْزمَتَيّ هند في تشديد نون "هن". والمعنى في "هن" يدلّ على كناية الشيئ الّتي يستقبح ذكرها نحو: يا هنُ أقبل. (مجمّع اللغة العربيّة, ٢٠٠٤ م: ٩٩٨). وقد قاسَ ابن مالك هذه اللغة الشاذة إلى تشديد "دمّ" فقط. وأتى الشاهد في قولي شاعران المجهولان قائلهما في هذين البيتين المختلفين: (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ١/ ٤٦-٤٧).

أهان دَمَّك فرغا بعد عزته ياعمرو وبغيك إصرارا على الحسد
... والدمُّ يجرى بينهم كالجدول

بناء على ذلك أنّ المقيس هو "أبّ" و"أخّ" و"هنّ"، بينما المقيس عليه هو "دمّ" والجامع هو التشديد. لكن بالرغم هذا ردّ أبو حيّان أنّه ليس من مباحث علم النحو فينبغي للناظم (ابن مالك) حذفُها من هذه الأرجوزة المختصرة، لأنّها يمكن أن تؤدي إلى العدول على الأحكام النحويّة. أمّا العدول النحوي عند العلماء العربيّة فهو بمعنى الخروج عن الأصل وليس الخروج من الأصول كالسماع والقياس وغير ذلك. وإنّما هو ما ينبغي أن يكون الشيئ عليه كتقديم الخبر على المبتدأ والأصل فيه التأخير وغير ذلك (الدّليمي, ٢٠٠٥ م: ٩). لذلك أنّ لفظ "العدول" الّذي عبّره أبو حيّان قد اختلف بما ذهب إليه العلماء حيث لا تزال هذه الشواهد الشاذّة من مباحث علم النحو. إضافة إلى ذلك يقول أبو حيّان "بالرغم أنّ ابن مالك يقيس إلى هذه الشواهد الشاذّة الّتي أصبحت مقيسا عليه، غير أنّها كثير

من الناس يزعمون أنّها فنّ أولع بذكرها". أي كثير من الناس يرغبون في ذكر هذه الشواهد (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٩).

إضافة اللفظين اللّذيْن لهما معنى واحدٍ

ذهب ابن مالك والكوفيّون أنّ إضافة اللفظين اللّذيْن لهما معنى واحد جائز. وهذا يمكن القول عليه بأنّه إضافة الشيئ على نفسه. مثل: سَعِيْدُ كُرْزٍ ودَارُ الآخِرَةِ. ف"سعيد" هو "كرز" و"دار" هو "الآخرة". وقد قاسوا ذلك إلى المعطوف والمعطوف عليه الّذيْن يختلافين في لفظهما والمعنى سواء. كما عطفتْ العرب شيئا على نفسه: "فألفى قولها كَذِبًا ومَيْنًا" (قول عدي بن زيد). إضافة إلى ذلك استدلّوا أنّ هناك سماعا في هذه القضيّة وهو جاء في الأشعار، نحو:

أقسم بِنَفْعِ اللُّوْحِ والماء المسفوح (قول سواد بن قارب)
فقلت انجوا عنها نَجَا الْجِلْد إنّه (قول أبي الغمر الكلابي)
على قَرَا ظَهْرِه إلاّ شماليل (قائله مجهول)
كخَشْرَمِ دَبْرٍ له أزمل (قول أميّة بن أبي عائذ)

ف"نَفْعِ" هو "اللُّوْحِ" و"نَجَا" هو "الْجِلْدِ" و"قَرَا" هو "ظَهْرِ" و"خَشْرَمِ" هو "دَبْر".

ثمّ ذكر ابن مالك أنّ الأكثر في هذه القضيّة أي جواز إضافة اللفظين اللّذيْن لهما معنى واحد هو في اسماء الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ. لكن نقد أبو حيّان أنّ قول ابن مالك في أسماء الزمان المبهمة (حينئذ ويومئذ) ليست من هذا الباب. لأن "حين" ويوم" مبهم، بينما "إذ" في تانك الكلمتين هما ليستا بمبهم، بل تكون فيها تنوين العوض الّذي يضاف إلى جملة من حيث التقدير وقد تخصّص بها (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ١٤٨).

الحجّة إلى مَنْ قلّ رأيُه

"سِوَى" و"سُوَى" و"سَوَاء" معنى الاستثناء

ذهب ابن مالك والزجاجي والكوفيّون إلى أنّ "سِوَى" و"سُوَى" و"سَوَاء" حكمُها كحكم "غير" بمعنى الاستثناء، خلافا لما ذهب إليه سيبويه والفرّاء وأبو حيّان وغيرهم بأنّها لا يمكن قياسها على "غير" لأنّها ظرف (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ ٢٤٢). وقد استدل ابن مالك شواهد ذلك في الحديث: (ما أنتم في سِوَاكم من الأمم إلاّ كالشعرة السواد . . . إلى آخره). وفي قول بعض العرب: أنا في سِوَاك. ف"في سِوَاكُمْ" و"في سواك" هنا مجروراتان بحرف الجرّ. وفي بعض أقول الشعراء:

وكلّ من ظنّ أن الموت مخطئه — معلّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مكذوب
لديك كفيل بالمنى لمؤمّل — وإنَّ سِوَاكَ من يؤمّله يشقى
وإذا تباع كريمة أو تشترى — فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنت المشتري

ف"بِسِوَاءِ لْحَقِّ" مجرورة بحرف الجرّ و"إنَّ سِوَاكَ" منصوبة ب"إنّ" و"فَسِوَاكَ بَائِعُهَا" مرفوعة بالابتداء.

وكذلك أجاز ابن مالك نحو: قام القومُ سِوَى زيدٍ وعمرًا، وما قام أحد سِوَى زيدٍ وعمرٌو. حيث تخفض سوى إلى الاسم الأوّل وتنصب إلى الإسم الثاني. وهذا كما جاز في "غير" الّذي يقبل تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة وجارة. ذهب أبو حيّان أنّ المثال المذكور لا يوجد في القياس أو القاعدة أو السماع. أمّا "غير" فقد يوجد في سماع ليس في قياس أو قاعدة. والسماع كما ذكره ابن عصفور وهو: (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ ٢٤٥-٢٤٧).

لم يبق غير طريد غير منفلت وموثق في حبال القد مسلوب

برفع موثق وخفضه

بناء على ذلك قد علّل ابن مالك "سوى" وأخواته الّتي تقاس إلى "غير" لناصر مذهبه قائلا: الظرف ضمّن معنى "في" من أسماء الزمان والمكان. أمّا سِوَى وأخواتها فحقيقتها ليس كذلك، بل إذا كانت ظرفا مطلقا وصلتها الموصول فذلك عن طريق المجاز الّذي لا يزال احتمالا في تأويله كما يعامل حرف الجرّ معاملة الظرف ولم يكن ذلك ظرفا بقصد الحقيقة (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٢/ ٢٤٣) (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ٢/ ٣١٦). لكنّ أبو حيّان قد خالف عنه بأنّ الأفصح في الكلام في الصفة الموصولة هو: قام الّذي سِوَاكَ. ولا يجوز: قام الّذي غيرُك. و"سِوا" عند أبي حيّان وغيره ظرف منصوبة. ولا يجوز غير ظرف إلاّ شاذّ في ضرورة الشعر. تبع أبو حيّان رأي سيبويه وغيره كما تقدّم. إضافة إلى ذلك هناك تعليق آخر ذكره أبو حيّان على أنّ ابن مالك كثّر شواهده المذكورة بسبب اتباعه إلى مَنْ قلّ رأيه. قال أبو حيّان لا يكون أحد ذهب إلى مقالته إلاّ قليلا. والأكثر هو نصب "سوا" وأخواتها على الظرف (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ١/ ٢٤٥).

عدم التناسق بما سبق تحديده.

قصر "معا" ونقص "مع" ووقوعهما في ظرف متصرّف

ذهب ابن مالك ويونس والأخفش إلى أنّ فتحة "معا" يمكن قياسها على فتحة تاء "فَتَى". نحو: الزيدان معًا والعمرون معًا، فقيس إلى نحو: هم فتىً وهم عِدًى. رُدّ إليها المحذوفُ وهو لام الكلمة أي الألف المقصورة إذا أُفردت. وتوقع موضع الخبر مرفوعا لأنّها يمكن القول عليه كظرف متصرف دخلتها "مِنْ" في "عند". فتقديره: الزيدان من عندك. وهذه القضيّة شاذّة وقليلة في قول الشاعر (حاتم) يعني: (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ٢٠٢).

أكفّ يدي عن أن ينال التماسها أكفّ صحابي حين حاجتنا معًا

وقول جندل بن عمرو:

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معاً وأرحامنا موصولة لم تقضّب

وقعتْ "معا" في موضع رفع خبرا.

وقد زادها ابن مالك إلى النقص وهو "مع"، نحو: الزيدان مَعَ - والنقص هو: تعرب نونها بالحركة الظاهرة بلا حرف العلّة في آخره - تقديره: معٌ. وقد قاس إلى "يد" و"دم" و"غد" و"جميع". ومثالها منها: هم يدٌ واحدة وهم جميع هلمّ جرّا (ابن مالك, ١٩٩٠ م: ٢/ ٢٤٠). حيث وقعت في موضع الخبر المرفوع وأصبحت ظرفا متصرّف دخلتْها "مِنْ"

كما جاء في "عند". فقيل: الزيدان مِنْ عندك. ولكن هذا نقد إليه أبو حيّان قائلا: أنّ ما ذكره ابن مالك "الزيدان مَعَ" خطأ فاحش، لأنّ ابن مالك قد قرّر أنّ "مع" ظرف غير متصرّف لا يمكن الاستعمال على المبتدأء والخبر والفاعل والمفعول. أنّه لا يرفع عند غير متصرّف (العثيمين, ١٤٣٤ هـ: ٣/ ٤٦٢). من هذا القول يبدو أنّ ابن مالك لم يجر على ما ينبغي أن يكون أو يحدد. بجانب ذلك يوجد مثاله الآخر وهو كما تقدّم بيانه "الزيدان معًا" فتقديره: "الزيدان عندك"، وهذا لا يمكن القول على التصرّف أو الخبر لأنّ كونه لا تتصرف وإذا مثّل على حالة الإضافة فلا يُرفع نحو: زيدٌ معَ بكرٍ (أبو حيّان, ٢٠١٣ م: ٣/ ٢٠٣) (أبو حيّان, ١٩٩٨ م: ٨/ ٨١).

الخلاصة

ممّا تقدّم بيانه وجد الباحث أنّ بيانات نقد أبي حيّان النحوي لابن مالك عن قضيّة الشواهد الشاذّة في كتاب "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" تكون لأسباب: الأوّل، أنّ تأويل ابن مالك لا يزال إحتمالا واختلافا فلا بدّ من القيام على التأويل القاطع. والثاني، أنّ حال الشواهد الّذي ادّعى ابن مالك شذوذه مردود لأنّ الأصل فصيح معتبر فلا بدّ من التدقيق في تحديده وتقديم الحجج المنطقية. والثالث، عدم الإسناد إلى السماع فيشترط الرجوع إليه. والرابع، قياس تلك الشواهد خارج الباب فسيأدي إلى العدول للأحكام النحوية. والخامس، ميله إلى مَنْ قلّ رأيُه. والسادس، عدم التناسق بما سبق تحديده. بعبارة أخرى أنّه متشدّد لبناء قواعد علم النحو بمحاولة الوصول إلى الاستنتاج الراجح والآمن في الاستنباط.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب. (٢٠١٣). *الإيضاح في شرح المفصل*. وزارة الأوقاف.

ابن عقيل. (١٩٨٠). *شرح ابن عقيل*. دار التراث.

ابن مالك. (١٩٩٠). *شرح التسهيل* (م ٣). هجر.

أبو الهيجاء, ي. م. ي. (١٤٣٨). معالم منهج أبي حيّان الأندلسي (ت. ٧٤٥ هـ) في كتابه: منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك. *مجلّة جامعة طيّبة*.(12) ,

أبو حيّان. (١٩٩٨). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: م*. دار القلم.

أبو حيّان. (٢٠١٣). *منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك*. دار الطبعة المحمّديّة.

الحديثي, خ. (١٩٦٦). *أبو حيّان النحوي*. دار التضامن.

الدّليمي, خ. إ. ع. (٢٠٠٥). *العدول النحويّ في لأفعال والأسماء*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

العبودي, ع. ا. ج., & علوان, م. ع. ا. ع. (٢٠١٩). آراء سيبويه (ت. ١٨٠ هـ) في الأدوات الثلاثيّة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت. ٧٤٥ هـ) دراسة نحويّة. *مجلّة آداب الكوفة*,٢ .(41)

العبودي, ع. ا. ج., & علوان, م. ع. ا. ع. (٢٠٢١). آراء سيبويه في الأفعال الناقصة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) دراسة نحوية *Journal of the College of Education for Girls for Humanities*, *1*(28), Article 28. https://doi.org/10.36327/ewjh.v1i28.12190.

العثيمين. (١٤٣٤). *شرح الألفيّة ابن مالك*. مكتبة الرشد.

المقري. (٢٠١١). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. دار صادر.

جبارة, م. هـ. ر., & الجبوري, أ. د. م. ص. ي. (٢٠٢٢). مسائل خلافية نحوية في المنصوبات في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ). *مجلة ديالى للبحوث الانسانية*, ٣, (91), Article 91. https://doi.org/10.57592/djhr.v3i91.611

ضيّف, ش. (٢٠١٩). *المدارس النحوية*. دار المعارف.

عبد الله, ع. م. ع. (٢٠٠٨). *الشاذ في النحو والصرف (مفهومه—آراء العلماء فيه—وأحكامه)*. جامعة أم درمان الإسلاميّة.

مجمّع اللغة العربيّة. (٢٠٠٤). *المعجم الوسيط* (الرابعة). مكتبة الشروق الدوليّة.

Al-Jumaily, A. T. A.-R. J., & Al-Issawi, M. H. M. (2022). The impact of the Prophet's hadith in grammatical studies. *NeuroQuantology*, *20*(10).

Al-Lahim, I. (2020). The Refutation of the Concept of Unanimity in the Arabic Grammar: A Genuine Study on the Refutation of Abu-Hayyan's on Ibn Malik's Unanimity. *Journal of Umm Al-Qura University for Language Sciences and Literature*, *25*, 85–127. https://doi.org/10.54940/ll93492381

Alsulaymanii, E. A. B. M. A. (2020). The opinions of Ibn Malik and his sayings that Ibn Aqeel referred to in his explanation of (Al -Alabiya) and came in others. *The bulletin of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria*, *36*(8), 1053–1105. https://doi.org/10.21608/bfda.2020.117682

Jassim, N. A., & Odeh, A. J. (2022). The Origins of Arabic Grammar according to Abu Hayyan Al-Andalusi in his book: (Al-Salik's approach in speaking of the Alfiya of Ibn Malik): Measurement and consensus as a model. *NeuroQuantology*, *20*(10).

Jassim, N. A., & Odeh, A. J. (2023). The Sources of Hearing According to Abu Hayyan Al-Andalusi 745) A.H.) (Al-Salik's Approach in Speaking of the Alfiya of Ibn Malik). *KnE Social Sciences*, 1128–1147. https://doi.org/10.18502/kss.v8i6.13162

Majeed, N. H., & Mohamed, L. H. (2021). Redresses of Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH) on Ibn Malik (d. 672 AH) in his Book Manhaj al-Salik in Speech on the Alfiya of Ibn Malik. *Journal Dawat*, *8*(30). https://www.iasj.net/iasj/article/219484